الأمم المتحدة

CEDAW/C/SR.854 (A)

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr.: General
6 February 2009
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة الثانية والأربعون

محضر موجز للجلسة ٨٥٤ (قاعة الاجتماعات ألف)
المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الأربعاء، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة سيمونوفيتش . . . . . (كرواتيا)

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الدوري المجمع السادس والسابع المقدم من كندا

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى:** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

08-56928 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الدوري المجمع السادس والسابع المقدم من كندا (CEDAW/C/CAN/7؛ CEDAW/C/CAN/Q/7 و Add.1)

١ - بناء على دعوة الرئيسة، اتخذ أعضاء وفد كندا أماكنهم على مائدة اللجنة.

٢ - **السيدة بيكتون** (كندا): قدمت التقرير (CEDAW/C/CAN/7)، ثم قالت إن السلطات الحكومية على مستوى الاتحاد والأقاليم والمقاطعات قد اضطلعت بأدوار متميزة وتكفلت بمسؤوليات محددة في مجال تنفيذ مواد الاتفاقية.

٣ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك بصفة عامة زيادات ملموسة في قوة العمل النسائية الكندية وكذلك في مستويات التعليم. ولقد اقتربت معدلات العمالة النسائية من المعدلات المتصلة بالرجال. وكذلك ارتفع تمثيل المرأة في شتى المهن، مما يتضمن مهن الطب وطب الأسنان والأعمال التجارية والمالية. ونسبة النساء في الدراسات الجامعية، وخاصة في مستوى التعليم العالي، تفوق نسبة الرجال، وهي مستمرة في الزيادة كذلك. وتواصل كندا القيام بسد فجوة الأجور بين الجنسين. وفي عام ٢٠٠٧، حصلت المرأة على ٨٤ سنتا في الساعة الواحدة مقابل كل دولار حصل عليه الرجل. وعلاوة على ذلك، فإن نسبة النساء من ذوات الدخل المنخفض قد هبطت من ١٦,٣ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ١٠,٩ في المائة في عام ٢٠٠٦، وذلك على الرغم من زيادة هذه النسبة قليلا عن النسبة المتصلة بالرجال.

٤ - وثمة مجال مع هذا لتحقيق مزيد من التقدم. فالنساء من السكان الأصليين والمعوقات والمهاجرات ما زلن يواجهن تحديات في سوق العمل، كما توجد حالات اختلال كبيرة فيما يتصل بالعمالة دون أجر، فالأعمال المتصلة بالأطفال ورعاية أعضاء الأسرة من المسنين والمعوقين تقع على كاهل المرأة إلى حد كبير، كما أن النساء أكثر تعرضا للاعتداءات الجنسية والمشاحنات الإجرامية وأعمال الإيذاء أو القتل على يد الأزواج.

٥ - والنهج الحكومي الشامل الخاص بتعميم مراعاة منظور نوع الجنس قد تضمن تحليلا يستند إلى جنس المرء، فضلا عن الاضطلاع بالمساءلة اللازمة. وفي عام ٢٠٠٦، كان ثمة تحديث لمنظمة وضع المرأة الكندية، التي تمثل الوكالة الاتحادية التي تتكفل بالأمور المتصلة بمركز المرأة، حتى تصبح أكثر استجابة للاحتياجات النسائية، كما أن الحكومة قد قامت في عام ٢٠٠٧ بزيادة التمويل المقدم لبرنامج المرأة، الذي يخضع لإدارة هذه المنظمة، مما جعل ميزانيتها الإجمالية تصل إلى أعلى معدل لها. وقد شملت المبادرات ذات الصلة على صعيديْ الأقاليم والمقاطعات قيام حكومة كوبيك باعتماد خطة عمل تبلغ ٢٤ مليون دولار من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠.

٦ - ولقد عملت كندا على مواجهة الفجوات الاقتصادية المتصلة بنوع الجنس بشكل محدد، وذلك بطرق تتضمن توفير الدعم اللازم للأسر ذات الأطفال، من قبيل تكملة الاستحقاقات الوطنية المتعلقة بالطفل والمقدمة للأسر المنخفضة الدخل، والتي تشكل مبادرة حكومية على صعيد الاتحاد والأقاليم والمقاطعات والأمم الأولى أيضا. وكانت ثمة زيادة في قيمة هذه الاستحقاقات. ومن جراء ذلك، يلاحظ أن عدد الأسر المنخفضة الدخل ذات الأطفال والأسر المنخفضة الدخل التي تعتمد على عائل واحد قد انخفض، في

عام ٢٠٠٤، بنسبة ١٢,١ و ٩,٥ في المائة، على التوالي. وكندا قد وفرت ما يتعين من خيار في ميدان رعاية الطفل والإعفاء من الضرائب فيما يتصل بالأسر العاملة، وذلك بوسائل تتضمن استحقاقات ضريبة الدخل المتصلة بالعمل، التي تتمثل في خصم ضريبي قابل للاسترداد وحافز مالي أيضا من أجل تمكين دافعي الضرائب من ذوي الدخل المنخفض من الانضمام للقوى العاملة أو البقاء فيها. وبفضل هذه الاستثمارات، كان ثمة هبوط في نسبة الأطفال بالأسر المنخفضة الدخل من ١٨,٦ في المائة إلى ١١,٣ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦. وعلاوة على هذا، فإن ثمة برامج، من قبيل استراتيجية تنمية الموارد البشرية لدى الشعوب الأصلية والمبادرة المعنية بالعمال المسنين واستراتيجية تشغيل الشباب واستراتيجية التلمذة الحرفية والصناعية، قد يسرت من مشاركة النساء في سوق العمل، كما أنها قد شجعت على وجودهن في الحرف غير التقليدية بنسبة ٧٧ في المائة منذ عام ٢٠٠٠.

٧ - وجهود الحد من الفقر على صعيديْ الأقاليم والمقاطعات قد تضمنت استراتيجية جديدة للحد من الفقر من وضع حكومة نيوفاوندلاند ولابرادور، وترمي هذه الاستراتيجية إلى تمكين المستفيدين بدعم الدخل والعمال المستبعدين على هامش المجتمع والمعوقين وسائر العمال من ذوي الدخل المنخفض، ممن يشملون النساء، من الانتقال على نحو ناجح إلى ميدان العمالة، والعمل ساعات أطول أجلا، وزيادة مهاراتهم وأجورهم، والاحتفاظ بالعمل لفترة مديدة. والاستثمار في خطة عمل حكومة كوبيك المعنية بمكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي قد ساعد إلى حد كبير في تحسين أحوال أسر هذا الإقليم التي تعيش في إطار من الفقر، وذلك مع تقليل عدد الراشدين الذين يتلقون استحقاقات بموجب برامج توفير المساعدة المالية كملاذ أخير، وخاصة أولئك الأشخاص دون سن الخامسة والعشرين والأسر ذات الأطفال والنساء.

٨ - والإجراءات المتخذة لإنهاء العنف ضد النساء والأطفال قد تضمنت تمويل برنامج تدعيم المأوى، الذي يعد جزءا من مبادرة مكافحة العنف العائلي التي تضطلع بها الحكومة الاتحادية، وذلك بهدف بناء وإصلاح وتحسين أماكن إيواء النساء والأطفال والمراهقين من ضحايا العنف العائلي. والقضاء على الاستغلال الجنسي للأطفال لا يزال بمثابة أولية مستمرة، فالحكومة قد طبقت في هذا الشأن عددا كبيرا من الإصلاحات المتصلة بالقانون الجنائي. وتعريف ''الاستغلال الجنسي'' قد تم تعديله من أجل زيادة حماية الشباب، وقد رفع سن الرضا الجنسي إلى سن ١٦ سنة، كما كان هناك تشديد للعقوبات المتصلة باستخدام الإنترنت في تيسير ارتكاب جريمة جنسية تتعلق بطفل ما. وقد قامت الأقاليم والمقاطعات أيضا باتخاذ تدابير تتصل بمعالجة مشاكل العنف العائلي والجنسي. وبغية مكافحة الاتجار بالنساء والبنات على الصعيدين المحلي والدولي، اضطلعت كندا بتعديل القانون الجنائي، وذلك من خلال تحديد جرائم جديدة تستوجب العقوبة، وهي جرائم تتضمن الاتجار بالبشر، وقد صدرت أول إدانة تتعلق بهذه الجرائم في عام ٢٠٠٨.

٩ - وكندا ملتزمة بتحسين نوعية معيشة الشعوب الأصلية - الأمم الأولى وطائفتا الإنويت والملونين - وذلك من خلال التعاون بين منظمات هذه الشعوب الأصلية والحكومات المحلية والحكومة الاتحادية أيضا. والزعماء والمسئولون الحكوميون، على صُعد الاتحاد والأقاليم والمقاطعات، قد شاركوا في مؤتمريْ القمة الوطنيين المعنيين بنساء الشعوب الأصلية، اللذين عقدا في عاميْ ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، من أجل مناقشة التحديات القائمة وصوغ التوصيات الحكومية اللازمة بشأن التمويل والعمل في مجالات

مستهدفة. وفي ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وفي سياق من روح المصالحة، قامت حكومة كندا، باسم جميع الكنديين، بتقديم اعتذار رسمي للطلبة السابقين في المدارس الداخلية للهنود الحمر، مما يتضمن نساء الشعوب الأصلية، بشأن ما سببته هذه المدارس من معاناة وما كان لها من أثر سلبي دائم على ثقافات ومجتمعات الشعوب الأصلية ذات الصلة، وقد نظمت في هذا المنحى لجنة من لجان الحقيقة والمصالحة. وكان ثمة إلغاء للمادة ٦٧ من القانون الكندي لحقوق الإنسان، التي كانت تحول دون اضطلاع أفراد الأمم الأولى الذين يعيشون أو يعملون في محميات السكان الأصليين بتقديم تظلمات تتعلق بالتمييز عملا بالقانون المتصل بالهنود الحمر، كما أن اللجنة الكندية لحقوق الإنسان قد أعلنت التزامها بالتعاون مع منظمات الأمم الأولى وحكومة كندا فيما يتصل بوضع نظام لحقوق الإنسان يتضمن احترام ثقافات الشعوب الأصلية وقوانينها التقليدية.

١٠ - وكندا قد شاركت في صوغ الاستراتيجية العالمية لمنع ومكافحة الإصابات المنقولة بالاتصال الجنسي، وهي من استراتيجيات منظمة الصحة العالمية، كما أنها قد اضطلعت، هي ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية أيضا في إطار إصدار إعلان ''الصحة الجنسية للألفية''، بتجديد التزامها بمساندة الأهداف الإنمائية للألفية، عن طريق تشجيع الحقوق الجنسية للجميع والمساواة والعدالة بين الجنسين، مع وصول الكافة للمعلومات المتصلة بالسلوك الجنسي، فضلا عن الاعتراف بالدور الحاسم الذي تنهض به الصحة الجنسية. وثمة اختبار طوعي للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في جميع الأقاليم والمقاطعات، باعتبار ذلك جزءا من نهج شامل يتعلق بتوفير الرعاية اللازمة قبل الولادة، كما أن معدل إصابة الأطفال المعرضين لفيروس نقص المناعة قد هبط من ٢٢ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٣ في المائة في عام ٢٠٠٦.

المواد ١ إلى ٥

١١ - **السيد فلنترمان:** قال إن ثمة تقدما قد تحقق في السنوات الأخيرة، ومع هذا، فإن تقارير المنظمات غير الحكومية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة قد قدمت صورة مختلطة في هذا السبيل. والحكومة جديرة بالثناء إزاء تصديقها على البروتوكول الاختياري، ومن الملاحظ أن هذا البروتوكول يتضمن في المادة ١٣ منه أن كل دولة طرف تتعهد ''بالقيام على نطاق واسع بالتعريف بالاتفاقية والبروتوكول الاختياري والإعلان عنهما، وكذلك بتيسير المعلومات المتصلة بآراء وتوصيات اللجنة، وخاصة بشأن تلك المسائل التي تتعلق بالدولة الطرف ذات الصلة''؛ وثمة تساؤل عما قامت به الحكومة في هذا المنحى، لا سيما فيما يتعلق بالبت في الحالات العديدة التي لدى اللجنة اليوم. والبروتوكول الاختياري يقضي بأنه لا يجوز تقديم رسالة ما إلى اللجنة إلا بعد استنفاد جميع وسائل الانتصاف المحلية؛ ومع هذا، فإن ثمة غموضا فيما يتعلق بكيفية إثارة مضمون إحدى الشكاوى على الصعيد المحلي في حالة عدم تمكن أصحاب المطالبات من التذرع بأحكام الاتفاقية مباشرة أمام المحاكم. وعلى الرغم من تطبيق كندا للقانون العام، فإن لديها ميثاقا للحقوق والحريات. وهي تنفذ أيضا نظاما مزدوجا، وفي إطار مثل هذه الولايات، يلاحظ أن الجهاز القضائي مطالب بتفسير القانون المحلي في ضوء التزامات البلد على الصعيد الدولي. ومن الحري بالبيان، بالتالي، ما إذا كان رجال الجهاز القضائي وأعضاء المهن القانونية عموما يدركون أحكام الاتفاقية بصورتها المفسرة من قبل اللجنة على مدى السنوات من خلال توصياتها العامة وفي إطار رسائلها الفردية.

١٢ - وفي سياق مبدأ المساواة، الذي كان ركيزة للميثاق الكندي للحقوق والحريات، يلاحظ أن الحكومات الاتحادية والإقليمية ملتزمة على نحو إيجابي بتحسين وضع المرأة.

ومن دواعي الأسف إذن أن اللجنة الكندية لحقوق الإنسان غير ممثلة في الوفد حتى تتمكن من عرض آرائها بشأن حالة حقوق الإنسان للمرأة. وثمة أهمية لمعرفة ما إذا كانت الاتفاقية داخلة في أعمال اللجان الإقليمية لحقوق الإنسان، وما إذا كان ينظر إلى هذه اللجان بالفعل بوصفها همزة وصل بين النظم الدولية والوطنية والإقليمية فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان بالنسبة للمرأة، وما إذا كانت هذه اللجان مزودة بالموظفين والأموال بشكل كافٍ على جميع المستويات، وما هو سبب عدم وجود لجنة لحقوق الإنسان في مقاطعة كولومبيا البريطانية.

١٣ - وحيث إنه لا يمكن لحق ما أن يظل قائما بدون توفر وسيلة من وسائل الإنصاف، فإنه يجب، في ضوء الافتقار لوجود معايير متماثلة لتحقيق المساعدة القانونية اللازمة على أصعدة الاتحاد وشتى الأقاليم، أن تقدم معلومات مستكملة عن ماهية خطط المعونة القانونية المتاحة في كندا. ومن واجب الحكومة الاتحادية أن تكفل لكل امرأة الحق في الحصول على المعونة القانونية الضرورية. ومن المهم أن يزاح الستار عما إذا كان برنامج الطعون القانونية قد تم إلغاؤه في عام ٢٠٠٦، وما هو سبب اتخاذ هذه الخطوة.

١٤ - **السيدة شين:** قالت إنها تهنئ الوفد على ما قامت به الحكومة من استثمار في مجال حقوق الإنسان للمرأة خلال الأزمة الاقتصادية العالمية، وكذلك على ما اضطلعت به هذه الحكومة من دعم لأعمال الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. وثمة تساؤل بشأن الإجراءات التي ستتبعها كندا فيما يتصل بتنفيذ ومتابعة الملاحظات الختامية التي ستقدمها اللجنة في الدورة الراهنة. ولما كانت أعمال الدعوة والبحث والتأثير تعد في غاية الأهمية فيما يتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة ومواجهة سائر القضايا الأساسية، فإن هناك استفسارا عن سبب عدم تمويل أنشطة المنظمات الحكومية ذات الصلة والاكتفاء بتقديم المساعدة المباشرة وحدها، وكذلك عما إذا كانت الحكومة ترى أن ما تضطلع به المنظمات غير الحكومية من مهام الدعوة والبحث لا يتسم بجودة النوعية.

١٥ - وحيث إن الوفد يرى أن التحليلات القائمة على نوع الجنس تعتبر ضرورية بالنسبة لتعميم المنظور المتصل بجنس المرء، فإنه ينبغي تقديم المعلومات الواجبة عن أي تحليل للآثار بشأن مخصصات الميزانية الاتحادية المقدمة لمختلف الوزارات ولشتى السلطات على صعيديْ الأقاليم والمقاطعات. وفي نهاية المطاف، وفي ضوء أهمية برنامج الطعون القضائية من حيث الانتصاف القانوني، وما سبق للجنة أن قامت به من تقييم إيجابي لهذا البرنامج، فإنه يتعين أن توفر المعلومات اللازمة عن تلك الأسباب التي دعت إلى إلغائه.

١٦ - **الرئيسة:** تحدثت بوصفها من أعضاء اللجنة، فقالت إنها تشدد على أهمية المشاركة البرلمانية في عملية تقديم التقارير، وذلك علاوة على النشر الواسع النطاق للملاحظات الختامية فيما بين الموظفين المدنيين والسياسيين. وثمة استفسار عما إذا كان هذا النهج قد تم اتباعه لدى إعداد التقرير المجمع السادس والسابع، وفي حالة عدم القيام بذلك، هل يمكن أن يتوخى الاضطلاع بمثل هذه السياسة. ومن شأن المشاركة البرلمانية في تطبيق الملاحظات الختامية للجان حقوق الإنسان أن تيسر أيضا عملية التنفيذ بشكل موحد ومتسق بكافة الأقاليم والمقاطعات.

١٧ - ومع ملاحظة مدى أهمية مبادرات زيادة الوعي بالنسبة لتطبيق البروتوكول الاختياري، وفي نطاق الإعراب عن الدهشة إزاء ما قررته الحكومة من عدم تمويل أنشطة الدعوة التي تنهض بها المنظمات غير الحكومية، يراعى أنه يجب التساؤل عما إذا كان تمويل هذه المنظمات من أجل الترويج للبروتوكول الاختياري سوف يتأثر من جراء هذا.

ومن الجدير بالترحيب، في نهاية الأمر، ما جرى من استخدام الاتفاقية وتوصيات اللجنة على يد المحكمة العليا بمقاطعة كولومبيا البريطانية لدى حكمها في قضية مكيوفر ضد كندا؛ حيث ألزمت المحكمة الحكومة الاتحادية بأن تلغي التمييز على أساس الجنس عند تحديد مركز السكان الهنود. وثمة استفسار، مع هذا، عن سبب سعي الحكومة لاستئناف هذا الحكم، مما يتناقض مع إلغائها للمادة ٦٧ من قانون حقوق الإنسان بكندا.

١٨ - **السيدة فيناسي** (كندا): قالت إنه بمجرد تلقي الملاحظات الختامية من قِبل اللجنة، يراعى أنها قد وُزعت على جميع الوزارات الاتحادية المعنية، فضلا عن حكومات الأقاليم والمقاطعات، كما جرى عرضها على موقع الشبكة العالمية ويب التابع للوزارة المعنية بالتراث الكندي، إلى جانب إتاحتها لكل من يطلبها. وقد نوقشت هذه الملاحظات بعد ذلك من قِبل لجنة مشتركة بين الوزارات، مع اجتماع هذه اللجنة على أساس سنوي في أعقاب هذا من أجل استعراض القضايا المثارة على يد اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، كانت ثمة مناقشات كذلك لهذه الملاحظات مع هيئات الأقاليم والمقاطعات من خلال اللجنة الدائمة للمسؤولين المعنيين بحقوق الإنسان، التي كانت بمثابة الآلية الرئيسية المشتركة بين الحكومات فيما يتعلق بتناول المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. ولقد وُزعت الملاحظات الختامية أيضا على نواب الوزراء، كما أنها كانت موضع مناقشة من قِبل لجنة نواب الوزراء المعنية بالشؤون العالمية والأمن وحقوق الإنسان.

١٩ - **السيدة بيكتون** (كندا): قالت إن منظمة وضع المرأة الكندية لديها لجنة دائمة معنية بمركز المرأة، وتضطلع هذه اللجنة بأعمال المتابعة اللازمة بشأن القضايا المتصلة بالاتفاقية، ومن سلطتها أن تستدعي الوزراء للظهور أمامها.

٢٠ - **السيدة فيناسي** (كندا): قالت إن برنامج الطعون القضائية قد أُلغي في إطار استعراض حكومي كان يهدف إلى كفالة اتسام جميع البرامج بالشفافية والمساءلة، وأن كل دولار من دولارات دافعي الضرائب يوفر خدمات مكافئة لما تم إنفاقه، مع وفائه باحتياجات الكنديين. ومن شأن الحكومة، مع هذا، أن تفي بجميع الالتزامات المعلنة حتى موعد إلغاء البرنامج. وبالإضافة إلى النشر على موقعيْ ويب الخاصين بالهيئة المعنية بالتراث الكندي ومنظمة وضع المرأة الكندية وتوزيع نسخ مطبوعة عند الطلب، يُلاحظ أن الاتفاقية والبروتوكول الاختياري قد تم الترويج لهما من خلال أنشطة تثقيفية تضمنت معاهدات حقوق الإنسان الدولية التي صدَّقت عليها كندا. وكان ثمة تعميم أيضا لنشرات تتحدث عن التزامات كندا بموجب الاتفاقية والبروتوكول الاختياري. وفي سياق برنامج المرأة، قدم التمويل اللازم للمشاريع الرامية إلى النهوض بجميع النساء في كندا. والتقرير يتضمن أمثلة لأنشطة الحكومات الإقليمية التي تستهدف تعزيز الاتفاقية.

٢١ - **السيدة عيد** (كندا): قالت إن المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان لا تؤثر بشكل مباشر في إطار النظام الثنائي، ومع هذا، فإن هذه المعاهدات تضطلع بدور تفسيري هام في النظام القانوني المحلي بكندا، وذلك فيما يتصل بالدستور والميثاق الكندي للحقوق والحريات والقوانين العادية من قبيل قانون الهجرة. والمادة ١٥ من الميثاق الكندي، التي تكفل المساواة، قد فُسرت على يد المحكمة العليا بطريقة تتمشى مع الاتفاقية من أجل توفير الحماية اللازمة ضد التمييز النظامي على نحوٍ مباشر أو غير مباشر، وذلك بأساليب تتضمن اللجوء إلى تدابير استثنائية.

٢٢ - وفيما يخص سبل الانتصاف المحلية، يراعى أن تشريعات حقوق الإنسان الكندية تتألف من قانون حقوق الإنسان، على الصعيد الاتحادي، وسائر قوانين حقوق

الإنسان التي تحظى بمركز شبه دستوري، على صعيديْ الأقاليم والمقاطعات. والنظام القضائي بكندا يحتفظ بتاريخ طويل من الاستجابة للشكاوى المقدمة بموجب البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة. وعلى الرغم من أن تصديق كندا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لم يجرِ إلا منذ وقت قصير نسبيا، فإن ثمة تظلمَيْن بموجب هذا الصك قائميْن اليوم. ومن منطلق استنشاد الاستقلال، يلاحظ أن التدريب على الأعمال القضائية يخضع لإدارة المعهد القضائي الوطني، وهو يتضمن برامج تتعلق بالقانون الدولي، وخاصة القانون الدولي لحقوق الإنسان، وأيضا بالقضايا الاجتماعية التي تشمل العنف ضد المرأة والمساواة بين الجنسين والعنف العائلي والتنوع. وعلى الرغم من أن المساعدة القضائية — ولا سيما المساعدة المتصلة بمسائل قانون الأسرة التي تهم المرأة بصفة محددة – تخضع للولاية القضائية على الصعيد الإقليمي، فإن الحكومة الاتحادية تتعاون بشكل واسع النطاق مع الأقاليم والمقاطعات من أجل تهيئة نظام قضائي ميسور الوصول، وهي تقوم تحقيقا لهذا الهدف بتوفير التمويل الواجب من خلال هيئة التحويلات الاجتماعية بكندا.

٢٣ - **السيدة مكارثي ماندفيل** (كندا): قالت إن إقليم نيوفاوندلاند ولابرادور يسعى إلى تحسين نظامه المتعلق بالمساعدة القضائية المدنية، من خلال توفير التمويل اللازم للمحامين وأشخاص الدعم الإضافيين فيما يتصل بمناطق بعينها من الإقليم، وكذلك للأفراد من ذوي الأمراض العقلية، وللأطراف المعنية بمسائل الأطفال والشباب والنساء، فضلا عن تمويل مشاريع محددة، من قبيل ذلك النهج الكلي الذي تتبعه المحاكم المختصة بالعنف العائلي لدى تناول سلامة الضحايا ومساءلة القائمين بالدفاع، فضلا عن مشروع رائد آخر يرمي إلى القيام على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية بمعالجة النزاعات التي تتضمن خدمات الأطفال والشباب والأسر.

٢٤ - **السيدة أوتون** (كندا): قالت إن أونتاريو ترى أن ثمة ضرورة للوصول للمساعدة القانونية الأسرية، وهي تتولى توفير التمويل اللازم في هذا الشأن، وتقديم برامج من برامج العدالة المتصلة بالأسرة، والاضطلاع بتدابير للتنفيذ في ميدان مساندة الطفل، وإنشاء محاكم مختصة بالعنف العائلي، فضلا عن إعداد برنامج جديد لتعيين موظفين مسئولين عن المساعدة القانونية في كل محكمة. وتتولى أونتاريو أيضا إعادة تشكيل نظامها المتعلق بحقوق الإنسان من خلال تزويد أصحاب البلاغات بالوصول المباشر لمحاكم حقوق الإنسان، مع استخدام لجنة حقوق الإنسان للتركيز على المسائل النظامية وإقامة مركز للمساندة القانونية لحقوق الإنسان. وكانت ثمة زيادة تصل إلى ٤٠ في المائة في العام الواحد في مجال تمويل نظام حقوق الإنسان.

٢٥ - **السيدة باريه** (كندا): قالت إن استئناف الحكومة إزاء الحكم الصادر في قضية مكيوفر ضد كندا يرجع إلى رغبتها في الإبقاء على الوضع القائم في ضوء ضخامة الاحتمالات القائمة، مما كان على صلة بسياسات وبرامج إدارة شؤون شعوب الهنود والشمال بكندا، كما أن هذا الاستئناف يعزى أيضا إلى اقتناع الحكومة بحدوث خطأ في تحليل المحكمة الابتدائية.

٢٦ - **السيدة بيكتون** (كندا): قالت إن ما قررته الحكومة من إنهاء ذلك الصندوق الذي كان قائما في مجال البحوث يستند إلى استعراض تبيَّن منه أن أفضل إنفاق بالنسبة للمرأة يتمثل في توفير استحقاقات مباشرة. وهذا القرار لا يستبعد مع هذا مسألة نشر المعلومات المتصلة بالصكوك الدولية الهامة، من قبيل الاتفاقية. وقد قامت منظمة وضع المرأة الكندية في الواقع بتمويل هيئات تعمل على تثقيف النساء

بشأن التشريعات الخاصة بالمساواة في الأجور، بالإضافة إلى تمويلها لجماعات الضغط ومؤسسات البحوث الضرورية لبلوغ أهداف بعينها. وقد أجرت المنظمة كذلك بحوثا مستفيضة، بالتعاون مع الوزارات الأخرى وسائر فروع الحكومة والمجتمع الدولي أيضا، بهدف تزويد الدوائر الحكومية بمشورة تستند إلى الأدلة. ولقد قامت اللجنة الدائمة المعنية بوضع المرأة بصوغ تقارير توضيحية عن استخدام التحليل القائم على نوع الجنس في الميزانيات الاتحادية، كما أن منظمة وضع المرأة الكندية قد طبقت بقدر الإمكان تحليلات لبنود الميزانية بناء على نوع الجنس كذلك.

٢٧ - **السيد فلنترمان:** قال إنه يتساءل عما إذا كان بوسع الحكومة الاتحادية أن تربط المساعدة القانونية المقدمة من هيئة التحويلات الاجتماعية بكندا بشروط ترمي إلى وضع معايير متماثلة لطالبي هذه المساعدة في كافة الأقاليم، مع كفالة قيام جميع الحكومات الإقليمية بتهيئة مستوى أساسي منها على أقل تقدير. وماذا تستطيع الحكومة الاتحادية أن تفعله من أجل الاضطلاع - وفقا لالتزاماتها الواردة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها الاتفاقية - بضمان تمكين حكومة إقليمية، مثل حكومة كولومبيا البريطانية التي لا تضم لجنة لحقوق الإنسان، من تعزيز مقومات حقوق الإنسان لديها عن طريق تشكيل هيئة من هذا القبيل.

٢٨ - **السيدة شين:** لاحظت أن بيان الوفد يقول بأن برنامج الطعون القضائية قد تعرض للإلغاء بهدف تأمين الشفافية والمساءلة، ثم استفسرت عما إذا كان هذا البرنامج يفتقر إلى هذه الصفات. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء التشديد على أن أعمال الدعوة والبحث، التي تنهض بها المنظمات غير الحكومية على مستوى القواعد الشعبية، تعتبر ضرورية وتتسم بعدم التماثل مع الأعمال المناظرة التي تقوم بها الهيئات الحكومية، مثل منظمة وضع المرأة الكندية، يراعى أن ثمة تساؤلا عن نوعية التقدير الذي سبق اتخاذ القرار المتصل بوقف التمويل الخاص بأنشطة المنظمات غير الحكومية. ومن المأمول فيه أن يعاد البرنامج ذو الصلة مرة أخرى.

٢٩ - **الرئيسة:** تحدثت بوصفها من أعضاء اللجنة فقالت إن المحكمة العليا بكولومبيا البريطانية قد ارتأت، في قضية مكيور ضد كندا، أن مشروع القانون جيم-٣١ يتعارض مع الاتفاقية، ومن الواجب بالتالي أن يقدم مزيد من المعلومات عن أسباب الاستئناف الذي قدمته الحكومة في هذا الصدد.

٣٠- **السيدة بيكتون** (كندا): أشارت إلى احتمال توحيد شروط التمويل عبر كندا بكاملها، ثم قالت إن هيئة التحويلات الاجتماعية الكندية تقوم بتحويلات إجمالية من أجل تزويد الأقاليم والمقاطعات بأموال ثابتة ومطردة وقابلة للتنبؤ، وذلك بهدف المساعدة في تلبية احتياجات المواطنين في مجالات من قبيل التعليم في أعقاب المرحلة الثانوية، والمساعدة الاجتماعية، وخدمات المجتمع، وتنمية الطفولة المبكرة، ورعاية الطفل أيضا. وفي الماضي، كانت الشَّرطية بمثابة جزء من التحويلات ذات الصلة، ولكن حكومة كندا ترى اليوم أن الأقاليم أكثر تمكنا بالطبع من تلبية احتياجات مواطنيها وأنها حَرِية بأن يسمح لها بصوغ وتوفير ما يلزم من برامج، وذلك إزاء ما تتميز به هذه الأقاليم من تنوع جغرافي وسكاني. وقد بذلت جهود ما لتجميع بعض المبادئ والهياكل العامة من خلال إبرام اتفاقات في مجالات من قبيل الرعاية الصحية. كما أن من الممكن لقضايا المساعدة القانونية أن تبحث في الاجتماعات السنوية لوزراء العدل على صعيد الاتحاد والأقاليم والمقاطعات، من منطلق الإبقاء على الطابع الاتحادي غير المركزي الذي تتسم به كندا.

٣١ - **السيدة عيد** (كندا): قالت إنه في إطار الميثاق الكندي للحقوق والحريات بصيغته المفسرة في ضوء التزامات البلد على الصعيد الدولي، يلاحظ أن حكومات الأقاليم

والمقاطعات ملتزمة بكفالة توفير آليات كافية من آليات الطعون في ميدان حقوق الإنسان. وهناك تعاون واسع النطاق بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمقاطعات في إطار محفل سنوي يعقد كل سنتين، فضلا عن مؤتمرات هاتفية شهرية أخرى، كما أن القضايا المتصلة بتحويل المدفوعات وحقوق الإنسان والاتفاقية وحقوق المرأة تشكل دائما جزءا من المناقشات ذات الصلة. وبشأن قضية مكيور ضد كندا، ترى الحكومة أنه ينبغي لمحكمة الاستئناف أن تنظر في قرار المحكمة العليا بكولومبيا البريطانية، وذلك في ضوء اتساع نطاق وسائل الانتصاف المطلوبة وأهمية القضايا القانونية المثارة.

٣٢ - **السيدة فيناسي** (كندا): قالت إنها ستحاول أن تحصل على المعلومات اللازمة بشأن التقديرات المتصلة ببرنامج الطعون القضائية، بحلول نهاية اليوم. وكولومبيا البريطانية قد طبقت على نحو ناجح نموذج الوصول المباشر؛ وثمة مركز لتقديم المساعدة في مجال حقوق الإنسان يتولى توفير مساعدة شاملة تتضمن تمثيلا قانونيا للمستحقين من أصحاب الشكاوى والمدعى عليهم، كما أن هذا المركز يضطلع بخدمات تثقيفية عامة على صعيد حقوق الإنسان، وهو يشكل عنصرا أساسيا فيما تحقق من نجاح. وتفيد الأدلة الإحصائية والتغذيات العكسية أن الشكاوى قد عولجت في الوقت المناسب وبأسلوب فعال من قِبل محكمة حقوق الإنسان بكولومبيا البريطانية.

٣٣ - **السيدة باريه** (كندا): قالت إنه في وسط المصالح الكثيرة المتنافسة التي تتعلق بمجلس الطوائف الهندية والأمم الأولى، يراعى أن مشروع القانون جيم-٣١، الذي اعتمد في عام ١٩٨٥، قد حقق توازنا ضروريا بين الحقوق الجماعية والفردية، فهو قد ميز بين مركز الهنود الحمر وعضوية طائفة بعينها. وقد ساعد مشروع القانون هذا في جعل مركز كثير من الأشخاص المنتمين لأصل هندي مركزا قانونيا. ومن رأي الحكومة، مع هذا، أن قاضي التحقيق في قضية مكيور ضد كندا قد قام بشكل غير مناسب باتخاذ قرار منافٍ لأحكام مشروع القانون ذي الصلة.

٣٤ - **السيدة بيكتون** (كندا): قالت إن منظمة وضع المرأة الكندية تقدِّر أعمال المجتمع المدني حق التقدير؛ وبدون الجماعات النسائية، يلاحظ أن عمليات التقدم التي جرت حتى اليوم كان سيتعذر الاضطلاع بها. والتفاعل مع هذه المجموعات قد مكَّن المنظمة وسائر الإدارات الحكومية من الاطلاع بشكل مباشر على احتياجات المرأة، فضلا عن معرفة ماهية السياسات والبرامج التي حظيت بالنجاح أو مُنيت بالفشل. والبحوث، التي تشمل البحوث القائمة على مستوى القواعد الشعبية، قد حصلت على التمويل اللازم عندما كانت عنصرا من عناصر أحد المشاريع. والحكومة قد شجعت الجامعات، وخاصة أقسام الدراسات المتصلة بنوع الجنس، على المشاركة مع المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بالنهوض بالبحوث ذات الصلة. وبعض الأقاليم قد عمدت إلى تمويل أنشطة الدعوة والبحث، كما أن الوزراء الحكوميين قد التقوا على نحو مستمر بالمنظمات غير الحكومية حتى يستمعوا إلى ما لديها من شواغل وآراء ومقترحات؛ وكان ثمة اضطلاع بمثل هذه الأعمال كذلك من خلال مكاتب تأسيسية باعتبار هذا جزءا من العملية البرلمانية.

٣٥ - **السيدة مادسن** (كندا): قالت إن حكومة يوكون قد أنشأت الصندوق المعني بمساواة المرأة في سياق الاستجابة لحاجة المنظمات النسائية لتمويل متصل. وهذا الصندوق يساند أعمال الدعوة والبحث التي تستهدف تحقيق المساواة بالنسبة للمرأة، إلى جانب وضع السياسات الخاصة بالمساواة بين الجنسين والتثقيف والعمل في مجال القضايا المتصلة بمساواة المرأة، وبناء القدرات داخل المنظمات النسائية.

ومن الهيئات التي حصلت على التمويل اللازم، منظمات عديدة لنساء الشعوب الأصلية.

٣٦ - **السيدة تافاريس دا سيلفا:** امتدحت موقف كندا الذي يتميز بالاستباق داخل المحافل الدولية فيما يتصل بتعزيز حقوق الإنسان للمرأة، ثم طالبت بتفسيرٍ لتناقضين واضحين يتعلقان بتنفيذ المادة ٣ من الاتفاقية. وأولهما، أن الوفد يصرح بأن منظمة وضع المرأة الكندية تحظى بميزانية قياسية، ولكن ثمة منظمة دولية ذات ثقة تقول بأن ميزانية هذه الوكالة قد خُفضت بنسبة ٤٠ في المائة تقريبا في عام ٢٠٠٦. وثانيهما، أنه قد وردت معلومات من مصادر مستقلة تفيد بأن المبادئ التمويلية التوجيهية الخاصة بالبرامج النسائية تحول في الوقت الراهن دون اضطلاع المنظمات غير الحكومية بالبحوث المتصلة بالدعوة، مما أكره بعض هذه المنظمات على إغلاق مكاتبها؛ والوفد قد أفاد بإمكانية تمويل هذه البحوث. ومن الضروري أن توضح هذه النقطة تماما، فأعمال الدعوة والتأثير تشكل جزءا أساسيا من الحوار الدائر بين الحكومات والمجتمع المدني. وليس من شأن التغييرات أن تحدث بصفة تلقائية، حيث يجب حفزها من قِبل النساء أنفسهن.

٣٧ - والتقارير المستقلة تقول، علاوة على هذا، إن المساعدة الاجتماعية في سياق نظام التحويلات الجديد تتسم بالانخفاض إلى حد لم يسبق له مثيل، وإن هذه المساعدة لم تنجح في معالجة نقاط الضعف التي تكتنف نساء الشعوب الأصلية، اللائي يواجهن، أكثر من أي طائفة نسائية أخرى، مزيدا من الفقر والبطالة والعنف والتشرد والتعرض للحبس أيضا. وفي بعض مناطق البلد، بلغت حالات الضعف ذات الصلة مستويات قصوى، من قبيل الاختفاء والقتل بأعداد كبيرة، ولم يكن هناك تحقيق فعال في هذه الأمور. والمساعدة الاجتماعية قد أخفقت أيضا في تناول مشكلة الشابات والمراهقات اللائي يخضعن لعنف عائلي. وقرابة ٨٠ في المائة من ضحايا الاعتداءات الجنسية المبلغ عنها كانت من البنات. وكثيرا ما كُن يتعرضن للتشرد، ولكن أماكن الإيواء المتاحة أمامهن ومرافق الاحتجاز التي قد تضمهن كانت بمثابة مراكز للأولاد والبنات، مما يفضي إلى عواقب سلبية تتعلق بأمنهن واستعادتهن لحالاتهن الطبيعية. وهؤلاء البنات لا يجدن مكانا لهن في سياق الفئات الرئيسية التي تشمل النساء والأطفال والشباب. والإحجام عن العمل في حالة هاتين الفئتين من النساء لا يتفق مع المادة ٣ من الاتفاقية، التي تتضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة.

٣٨ - **السيدة بيكتون** (كندا): قالت إن منظمة وضع المرأة الكندية قد تعرضت للتنسيق، شأنها شأن جميع الإدارات الحكومية. وفي إطار عملية التنسيق هذه، كان ثمة إغلاق لبعض المكاتب الإقليمية وسائر الوحدات الإدارية، كما كان هناك تجميع لمكاتب ووحدات أخرى. وقد أعيد استثمار الأرصدة الموفرة على هذا النحو في البرنامج الرئيسي من خلال صندوق مجتمعي وصندوق آخر من صناديق الشراكة. وفي عام ٢٠٠٧، قدمت الحكومة مخصصات جديدة من مخصصات الميزانية، مما جعل التمويل البرنامجي للمنظمة يصل إلى رقم قياسي، وكانت ثمة إمكانية لرصد ٣٣ مليون دولار لتمويل المشاريع طوال فترة ثلاث سنوات، وذلك لأهداف مختلفة تتضمن مكافحة العنف ضد المرأة، وتمكين بنات الأمم الأولى من خلال الفنون والثقافة، والتوفيق بين الاحتياجات الثقافية والمجتمعية، ومساعدة نساء الشعوب الأصلية في تكوين مهارات قيادية. وقد ركزت الوكالة أيضا على البنات والنساء المهاجرات وسائر الجماعات الضعيفة. وعلاوة على هذا، ونظرا لتفهم الحكومة لمدى أهمية أعمال المنظمات غير الحكومية في النهوض بمساواة المرأة، يراعى أن منظمة وضع المرأة الكندية قد قدمت أيضا تمويلا لعدد من المنظمات التي قد تدخل في نطاق ''جماعات الدعوة''.

٣٩ - **السيدة مكارثي ماندفيل** (كندا): قالت إنه في سياق الاضطلاع باستراتيجية واسعة النطاق للحد من الفقر، يلاحظ أن معدلات المساعدة الاجتماعية في نيوفاوندلاند ولابرادور قد زادت إلى حد كبير؛ فالنساء يشكلن ٥٤,٧ في المائة من مجموع دعم الإيرادات. وقد رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة ٣٣ في المائة في السنوات الثلاث الأخيرة، كما كان ثمة توفير للمساعدات اللازمة لأغراض تتضمن، من بين ما تتضمنه، المأوى ورعاية الطفل الخاصة والأغذية التكميلية للأم والطفل.

٤٠ - **السيدة أوتون** (كندا): قالت إن وزارة أونتاريو المعنية بالمجتمع والخدمات الاجتماعية تقوم، من خلال هيئة أعمال أونتاريو وبرنامج دعم المعوقين في أونتاريو، بتوفير المساعدة الاجتماعية عن طريق استحقاقات المساعدة المتصلة بالدخل والعمالة، مما يشمل دعم البحث عن عمل، والتدريب على المهارات والتوظيف، والرعاية الصحية، ومخصصات العجز. وفي السنوات الأخيرة، كانت هناك زيادات في الحد الأدنى للأجور وكذلك في ميزانية المساعدة الاجتماعية الشاملة.

٤١ - **السيدة ميلوكس** (كندا): قالت إن كوبيك تطبق برامج فعالة للمساعدة الاجتماعية؛ وإن التشريعات المتعلقة بالفقر والاستبعاد الاجتماعي، التي اعُتمدت في عام ٢٠٠٢، تتناول الفوارق بين الجنسين، وتحدد الحقوق القائمة فيما يتصل بالفقر، وتشترط مستوى لائقا من مستويات المعيشة، وقد صحبت هذه التشريعات خطة عمل حكومية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩. وقد احتوت هذه الخطة على زيادات للحد الأدنى للأجور، واستحقاقات للعمالة، ودعم للطفولة، وبدلات أكثر سخاء لأشد الأسر فقرا؛ وكانت بعض هذه الاستحقاقات متسمة بطابع تراكمي. وقد أفضت السياسة ذات الصلة إلى نتائج ملموسة تتضمن حدوث هبوط كبير في عدد الأسر الوحيدة الوالد، التي كانت غالبيتها برئاسة نساء يتلقين مساعدة تتصل بالعمالة ومساعدة اجتماعية أيضا.

٤٢ - **السيدة بيكتون** (كندا): قالت إن حكومة كندا تشارك اللجنة فيما تشعر به من قلق إزاء العنف ضد نساء الشعوب الأصلية وحالة هؤلاء النساء من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. وحيث إن أسباب هذا الوضع تتسم بالتعقد، فإن الحلول المتبعة تتصف بتعدد الوجهات. وكان ثمة اضطلاع بمبادرة ''الأخوات في الروح'' بمشاركة مع الرابطة الكندية لرابطات الشعوب الأصلية، وذلك من أجل مواجهة العنف المتصل بالأصل العرقي والعنف الجنسي كذلك. ومن خلال البحوث ذات الصلة، تم تحديد ٥٠٠ من نساء السكان الأصليين ممن تعرَّضن للقتل أو الاختفاء، وقد أُدرجت أسماء هؤلاء النساء في قاعدة بيانات الرابطة. وقد اتخذت خطوات أخرى تتضمن التعاون بصورة وثيقة مع وكالات تنفيذ القوانين، وتدريب ضباط الشرطة فيما يتصل بالاحتياجات المحددة لنساء الشعوب الأصلية. ومؤتمرات القمة، التي نظمت من قِبل هؤلاء النساء، قد جمعت بين الأقاليم والمقاطعات والحكومة الاتحادية لمناقشة القضايا ذات الصلة، كما اتخذت أيضا تدابير أخرى في هذا الصدد.

٤٣ - **السيدة باريه** (كندا): قالت إن نسبة ٧٥ في المائة من نساء السكان الأصليين تقيم خارج المحميات الخاصة بهؤلاء السكان، وأن نسبة ٤٢,٧ في المائة منهن تعيش في إطار من الفقر. ومتوسط دخل هؤلاء النساء يبلغ ٣٠٠ ١٣ دولار، بالقياس إلى ٣٥٠ ١٩ دولارا للنساء من غير الشعوب الأصلية و ٢٠٠ ١٨ دولار لرجال الشعوب الأصلية. ونساء الشعوب الأصلية يتَّسِمن بزيادة التمثيل داخل السجون. والحكومة الكندية تشعر ببالغ القلق إزاء هذه المشكلة، فهي مشكلة معقدة تتطلب نُهجا منسقة ومتعددة التخصصات. والحكومة ترغب في التعاون مع

منظمات الشعوب الأصلية والأقاليم والمقاطعات من أجل تحقيق تحسينات ملموسة فيما يتصل بالسكان الأصليين، كما أنها قد استثمرت أموالا ضخمة في المجالات الهامة ذات الصلة. وعلى الرغم من أن جهود الحكومة تستهدف كافة الكنديين، بما في ذلك الفئات قيد النظر، فإن ثمة إجراءات محددة يجري اتخاذها على يد الوزارات الاتحادية، بما في ذلك وزارة شؤون شعوب الهنود والشمال، وذلك من أجل دعم التنمية الاقتصادية وتحسين أحوال الإسكان وتيسير الوصول لمياه الشرب المأمونة وللبرامج التثقيفية والاجتماعية على صعيد أسر السكان الأصليين. وقد قررت الوزارة أن تزيد من التمويل الأساسي المقدم لمنظمات الشعوب الأصلية، ولا سيما المنظمات النسائية منها. وكان ثمة رفع لميزانية الرابطة الكندية لنساء الشعوب الأصلية، كما أن التمويل المتعدد السنوات قد أسهم في كفالة مزيد من الاستقرار التنظيمي. وقد اضطلعت الوزارة بإصلاحات رئيسية لبرامجها الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، وذلك في ميادين التعليم وتنمية الموارد البشرية.

٤٤ - والحكومة الاتحادية ملتزمة بوضع خطة استراتيجية شاملة لتنمية مجتمعات الشعوب الأصلية، مع جعل المساواة بين الجنسين بمثابة مبدأ أساسي في هذا الصدد. وثمة إعداد في الوقت الراهن لإصلاح خدمات دعم الطفل والأسرة بهدف اتخاذ تدابير مسبقة تتضمن المساعدات والتشريعات المتصلة بالدخل من أجل حماية حقوق الأفراد. وفي هذا الشأن، تم تكوين شراكات مختلفة في كولومبيا البريطانية على سبيل المثال في حقل التعليم، وفي ألبرتا وساسكاتشيوان ونيوبرونزويك في حقل دعم الطفل والأسرة.

٤٥ - **السيدة عيد** (كندا): أشارت إلى حبس البنات والأولاد على نحو مشترك، ثم قالت إن قانون العدالة الجنائية للشباب يطالب الأقاليم والمقاطعات بمراعاة الفوارق بين الجنسين. وعلى الرغم من أن الشباب من الذكور يثقلون نظام العدالة المتصل بالشباب، فإن ثمة جهودا يجري بذلها من أجل كفالة حصول صغار الفتيات المحتجزات على معاملة خاصة على صعيد نوع الجنس.

٤٦ - **السيدة أوتون** (كندا): قالت إنه بالنسبة لأونتاريو، يراعى أن مرتكبات الجرائم من الفتيات يجري استيعابهن على نحو منفصل، باستثناءات قليلة، وخاصة في تلك الحالات التي يستحسن فيها إبقاء هؤلاء الفتيات على مقربة من مجتمعاتهن المحلية. ويعمل هذا الإقليم أيضا على تعزيز البرمجة القائمة على نوع الجنس بشكل محدد في ميادين التعليم والعمالة والتدرب على مهارات الحياة، وكذلك على تيسير وصول المرأة للمسكن والأسرة والمشورة الشخصية.

٤٧ - **السيدة كوكر - أبياه**: طلبت معلومات إضافية عن مبادرة مكافحة العنف العائلي، ولا سيما فيما يتصل بالبرمجة ومدى النجاح في تقليل العنف المرتكب ضد المرأة، وخاصة المرأة المنتمية للسكان الأصليين. وتساءلت كذلك عن ماهية الخطوات المتخذة من قِبل الحكومة الكندية من أجل معالجة ما أبلغ عنه من سوء إدارة نظام السجون، من قبيل ارتفاع معدل حبس النساء من السكان الأصليين، وفصلهن، واستخدام عاملين من الذكور في مقدمة المرافق النسائية، مما يشكل ممارسة تفضي إلى استغلال النساء والفتيات من الناحية الجنسية. ومن الواجب أن تقدَّم معلومات أيضا بشأن آليات الانتصاف الخارجية المتاحة أمام هؤلاء الضحايا، فالمعاملة التي يلقينها قد تعد نوعا من التعذيب بموجب المعايير الدولية، وثمة هيئات مختلفة، تتضمن اللجنة الكندية لحقوق الإنسان، قد انتقدت هذا الوضع. وما هي الإجراءات الأخرى التي سوف تتخذ، في نهاية الأمر، فيما يتعلق بالجرائم التي تحددت عن طريق رابطة ''الأخوات في الروح''، فالكثير من جرائم القتل هذه لم تحظَ بتحقيق سليم.

٤٨ - **السيدة تافاريس دا سيلفا**: أشارت إلى المادة ٥، ثم أكدت أهمية رعاية الطفل في مجال التوفيق بين العمل والحياة الأسرية، إلى جانب تحدي الأدوار النمطية القائمة على أساس الجنس. وبالتالي، وفي ضوء ما ورد في التقرير من وجود نقص حاد في مرافق رعاية الطفل، ينبغي إبراز ذلك المنطق الذي يستند إليه ما جرى من تخفيض التمويل المتعلق بالتعليم في سن مبكرة ورعاية الطفل، باعتبار ذلك جزءا من السياسة المتصلة بالتحويلات الاتحادية. وبغية تقدير مدى حجم استحقاقات رعاية الطفل الشاملة، يجب أن تذكر الرسوم الشهرية العادية المتعلقة بالطفل الواحد في مراكز رعاية الطفل. وفي النهاية، ووفقا لما جاءت به التقارير، يراعى أن الغالبية الساحقة من الكنديين تفضل وجود برنامج وطني لرعاية الطفل يتسم بالاختلاف إلى حد ما عن البرنامج الراهن؛ وثمة تساؤل في هذا الشأن عما إذا كانت السياسات الحكومية المتصلة برعاية الطفل متمشية مع آراء سكان كندا.

٤٩ - **السيدة شين**: ذكرت أن العنف العائلي موجه أساسا ضد المرأة، لا الرجل، وأن المعلومات المتاحة تقول بأن هناك اتجاها متزايدا في كندا نحو توجيه الاتهام، لا للرجل مرتكب العنف فحسب، بل للمرأة أيضا. وتساءلت عما إذا كان قد سبق الاضطلاع بأي تحليل للقضايا التي عرضت على المحاكم بناء على نوع الجنس، وقالت إنه ينبغي تقديم المعلومات اللازمة بشأن مدى كفاية الأعداد المتوفرة من مرافق إيواء النساء، وأيضا بشأن الخطط المتعلقة بزيادة الاستثمارات في مثل هذه المرافق. وفي سياق التشديد على أهمية مشاركة الرجال في مكافحة العنف ضد المرأة، يلاحظ أن ثمة استفسارا عن مدى ''حملة الشريط الأبيض'' في الوقت الراهن. ومن المؤكد أن هناك حاجة، في نهاية الأمر، إلى الاضطلاع بتحقيق سليم في حوادث قتل المئات من نساء السكان الأصليين، ومن الحري بالحكومة أن تتخذ الخطوات اللازمة لمنع التحرشات الجنسية في المرافق التي تضم كلا من الذكور والإناث.

٥٠ - **الرئيسة**: تحدثت باعتبارها من أعضاء اللجنة، وتساءلت فيما يتصل بالعنف ضد المرأة عما إذا كانت كندا تطبق المعايير الاتحادية الدنيا، التي من شأنها أن تسري على جميع الأقاليم، بشأن الأعداد المتوفرة من مراكز الإيواء وخطوط المساعدة الهاتفية، وعما إذا كانت هناك متابعة إحصائية منتظمة فيما يتعلق بالحالات القائمة.

٥١ - **السيدة مورنسي** (كندا): قالت إن ثمة مبادرة تتناول جميع أشكال العنف العائلي ما برحت قائمة في كندا منذ عام ١٩٨٨. وتسعى هذه المبادرة إلى تعزيز استجابة الجماهير من خلال نظم العدالة الجنائية والإسكان والصحة، وكذلك عن طريق جمع البيانات وإجراء البحوث والتقييمات وتحسين السياسات، فضلا عن الاضطلاع بالتنسيق اللازم على أصعدة الاتحاد والأقاليم والمقاطعات. ونتائج هذه المبادرة، التي وردت في تقارير الإحصاءات الكندية، تبين أن ثمة هبوطا ضئيلا في العنف بين الزوجين، كما أنها تبرز اتجاهات أخرى على الصعيد الطويل الأجل.

٥٢ - وقد عولجت مسألة ''الاتهام المزدوج'' في سياق أوسع نطاقا، وذلك في إطار استعراض عام ٢٠٠٣ لمشكلة سوء معاملة الأزواج. وكان ثمة تحديد للأهداف الرئيسية التالية: سوء معاملة الأزواج يشكل جريمة جنائية، وسلامة وأمن الضحايا جديران بالمحافظة، والثقة في نظام العدالة الجنائية حرية بالبقاء. وقد أوصي بأمرين في هذا الشأن: في حالات العنف العائلي، يجب على الشرطة أن تضع تقييما للمعتدى الرئيسي، وينبغي أن يطبق حد أدنى من المعايير بشتى أنحاء البلد من خلال إصدار توجيهات لمختلف الولايات القضائية بهدف كفالة استجابة نظام العدالة الجنائية لحالات الاعتداءات الزوجية على نحو مستمر.

٥٣ - **السيدة ميلوكس** (كندا): قالت إنه من أجل مكافحة العنف ضد المرأة، الذي يتضمن العنف بين الأزواج، يراعى أن كوبيك لديها سياسات فعالة وخطط للعمل موزعة على ١٠ وزارات إقليمية، تضم وزارات الصحة والتعليم والعدل والأمن العام، إلى جانب الوكالة المعنية بالسكان الأصليين. والمبادرات ذات الصلة تشمل عددا كبيرا من التدابير، وهي تستهلك تمويلات ضخمة. وقد أجريت حملات لزيادة الوعي، كما قدم دعم مستمر للمنظمات المجتمعية التي تعمل في حقل مكافحة العنف بين الزوجين، وقد تم تعديل القانون المدني من أجل مساعدة ضحايا أعمال العنف والإساءات الجنسية في إلغاء عقود الإيجار التي لديهم دون عقوبة ما، كما كان ثمة تشغيل لما يزيد عن ١٠٠ مركز من مراكز إيواء ضحايا العنف بين الزوجين. والالتزامات الوزارية تتضمن تدابير من تدابير التعزيز والمنع والمساعدة النفسية - الاجتماعية والقضائية، وهي تدابير تستهدف نساء السكان الأصليين على نحو محدد، فضلا عن تضمنها لتدابير أخرى لمكافحة الاعتداءات والإساءات الجنسية. وقد قام الإقليم بتمويل مراكز للإيواء في كوبيك ومونتريال والمناطق الشمالية.

٥٤ - **السيد ماسون** (كندا): أشار إلى حالة مراكز الإيواء فيما يتصل بمبادرة مكافحة العنف العائلي، فقال إن الحكومة الاتحادية تقوم عادة بتزويد الأقاليم بتمويل رأسمالي من خلال شبكة كندا للرهن العقاري والإسكان وبرنامج تدعيم المأوى. والأقاليم تبت بشأن أولويات الإنفاق فيما يتصل بمراكز الأزمات وأماكن الإيواء والمساكن الانتقالية، وكثيرا ما توفر الأموال التشغيلية اللازمة. والحكومة تدرك أن ثمة حاجة ماسة لإقامة أماكن لاستيعاب نساء السكان الأصليين. ومن ناحية عامة، يراعى أن التدابير المتخذة قد حققت آثارا إيجابية بالنسبة لاستخدام أماكن الإيواء هذه، كما أنها قد ساعدت هؤلاء النساء في معالجة مشاكل العنف العائلي. ومن بين ما يناهز ٥٠٠ ٧ من الأشخاص المقيمين في أماكن الإيواء بكافة أنحاء كندا في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، كانت نسبة ٥٣ في المائة منهم من النساء، كما كانت نسبة ٤٧ في المائة منهم من الأطفال المعالين. وشبكة كندا للرهن العقاري والإسكان تقوم بإجراء تقييم لبرنامج تدعيم المأوى في عام ٢٠٠٨ بهدف تحديد ما إذا كان قد تم بلوغ الأهداف الراهنة، التي تتضمن المساهمة في مبادرة مكافحة العنف العائلي.

٥٥ - **السيدة مورنسي** (كندا): قالت إن مسألة النساء اللائي كُنّ عرضة للاختفاء والقتل ما برحت مبعث قلق للوزارات القائمة على صعيد الاتحاد والأقاليم والمقاطعات. وقد عولجت هذه المسألة بعدد من الطرق، وخاصة من خلال فريق عامل من كبار المسئولين في نظام العدالة الجنائية بالحكومة الاتحادية والأقاليم والمقاطعات. ويقوم هذا الفريق العامل حاليا بإكمال استعراض لمشكلة النساء اللائي كُنّ عرضة للتهميش أو اللائي يحتمل اختفاؤهن، من قبيل العاملات في حقل الجنس، ومن المتوقع له أن يوصي بمجموعة من أفضل الممارسات. ومنذ قليل، قامت سلطات الحكومة الاتحادية والأقاليم والمقاطعات، هي ومسئولو العدالة من السكان الأصليين، بتوقيع إعلان يتضمن تعهدا بالاضطلاع بمزيد من التعاون فيما بين الولايات القضائية بشأن هذا الأمر، كما تمت الموافقة على ولاية منقحة لتشكيل فريق عامل جديد من شأنه أن يركز على ضحايا العنف العائلي والعنف الدائر بين الأشخاص في مجتمعات السكان الأصليين. وقد تحددت المجالات ذات الأولوية في هذا الصدد، وهي تتضمن العنف بين الزوجين والاعتداءات الجنسية على الأطفال وحالات اختفاء أو قتل النساء، ومن شأن كافة الولايات القضائية أن تتعاون مع بعضها فيما يتصل بالاضطلاع بأنشطة متكاملة ومتعددة القطاعات، مع التركيز على توفير الخدمات اللازمة للضحايا وتضميد

جراحهم. ومن منظور طليعي، يلاحظ أن كلا من شرطة كولومبيا البريطانية وألبرتا قد شكلت فرقة عاملة لتسهيل تحديد الأشخاص المفقودين وتيسير التحقيق في القضايا قيد النظر، ووضع أفضل الممارسات وتقديم الدروس المستفادة من التجارب ذات الصلة، وتوفير المعلومات اللازمة على أصعدة الاتحاد والأقاليم والمقاطعات. ولقد استخدم ''الدنا DNA'' للتعرف على هوية الرفات. ومن المنتظر من مشروع ''الأخوات في الروح'' أن يساعد هاتين الفرقتين في أعمالهما.

٥٦ - **السيدة بيكتون** (كندا): أشارت إلى مشاركة الرجال في الحملات المتعلقة بقضايا المرأة، ثم قالت إن العاملين بمراكز الإيواء في ألبرتا قد نظموا مؤخرا اجتماعا للرجال يرمي إلى مكافحة العنف ضد المرأة. وهذه المناسبة، التي حظيت بحضور كبير والتي حفلت ببيانات قوية تتحدث عن مسؤولية الرجال في هذا المجال، قد ضربت مثلا جديرا بالاحتذاء فيما يتعلق بسائر أجزاء كندا.

٥٧ - **السيد كورمير** (كندا): قال إن ''حملة الشريط الأبيض''، التي بدأت بمونتريال في عام ١٩٩١ في أعقاب مصرع ١٥ فتاة في إحدى المؤسسات التعليمية، قد تعرضت لتعزيز نشِط من قِبل منظمة يوجد مقرها في هذه المدينة. وقد كان من المتوقع لهذه الحملة أن تجري في ٥٥ بلدا بحلول نهاية عام ٢٠٠٨. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر من كل عام، تحتفل كندا باليوم القومي للتذكر والعمل في مجال العنف ضد المرأة. ولقد اضطلعت كندا أيضا بدور رائد فيما يتصل باتخاذ القرارات المتعلقة بالقضاء على هذا العنف المرتكب ضد المرأة، وذلك من جانب لجنة حقوق الإنسان السابقة ومجلس حقوق الإنسان.

٥٨ - **السيدة بيكتون** (كندا): قالت إن رئيس وزراء كندا قد قام، في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بالإدلاء ببيان قوي بشأن العنف ضد المرأة، وإن عددا كبيرا من البرلمانيين قد اتشحوا بشريط أبيض في يوم التذكر السنوي.

٥٩ - **السيد ماسون** (كندا): أشار إلى المنطق القائم وراء مسألة إلغاء اتفاقات رعاية الطفل وآراء السكان في هذا المنحى، فقال إن هذه الاتفاقات قد ألغيت من أجل إتاحة مزيد من الخيار والمرونة أمام الآباء فيما يتصل برعاية الطفل، وذلك في سياق خطة تتضمن استحقاقات للرعاية العامة للطفل وتمويلات للأقاليم، وقد كانت الحكومة القائمة في هذا الوقت منتخبة على أساس هذه الخطة. وحيث إن هذه الحكومة قد أعيد انتخابها منذ قليل، فإن هذا يعني أن سكان كندا يؤيدون هذه السياسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.